

بيان الحكومة

دكتور: أحمد نظيف

رئيس مجلس الوزراء

مجلس الشعب - ديسمبر ٢٠٠٤

البرنامج الأول الاستثمار والتشغيل

إن إتاحة فرص عمل جديدة للشباب تستلزم تحقيق معدل نمو أعلى للاقتصاد المصري، فإذا كان اقتصادنا ينمو بمعدل يتراوح بين ٣٪ و ٤٪ في السنوات السابقة، فلا بد من العمل علي زيادة هذه النسبة في السنوات القادمة، فكل فرصة عمل جديدة تحتاج إلي استثمار جديد. ومن هنا كان لابد أن تقوم الحكومة باتخاذ خطوات محددة لجذب استثمارات جديدة يسهم فيها رأس المال الوطني والأجنبي في جميع القطاعات التي تتمتع فيها البلاد بمزايا تنافسية، والتي لها قيمة مضافة ملموسة. ويتركز دور الحكومة في تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وتوفير البنية الأساسية الضرورية لذلك ويتولي القطاع الخاص الدور الأساسي للاستثمار في مشروعات جديدة والتوسع في مشروعات قائمة لتوفير فرص عمل جديدة للشباب.

يرتكز برنامج تشجيع الاستثمار علي عدة محاور هي:

- **أولاً: تأكيد الثقة في مناخ الاستثمار في مصر:**، فكل مستثمر جديد، خاصة المستثمرين الأجانب، يطالبنا بالوضوح والشفافية ويطالبنا باستقرار اللوائح وتيسير الاجراءات، ولقد شهدت الأشهر القليلة الماضية تحسنا ملحوظا في رؤية المستثمرين لمناخ الاستثمار في مصر، وانعكس في شكل الاقبال المتزايد علي الاستثمار في البورصة حيث ارتفعت مؤشرات سوق المال منذ تكليف الحكومة ٩٤١ نقطة للأسهم الأكثر نشاطا ونسبة ٦٥٪، وزادت نسبة تعاملات الأجانب في البورصة إلي ٣٠٪. كما انعكس ذلك علي الاهتمام المتزايد من مجموعات الأعمال العربية والأجنبية للاستثمار المباشر في مصر في مجالات الصناعة والطاقة والسياحة والتعمير.
- **ثانياً: إزالة الحواجز الادارية وتخفيف الأعباء المالية التي يواجهها الاستثمار في مشروعات جديدة:** وقد اتخذت الحكومة بالفعل العديد من الخطوات حيث صدرت التعريفة الجمركية الجديدة وأعدت مشروعات لتعديل قانون الجمارك وقانون الاعفاءات الجمركية وقانون ضريبة المبيعات، وكذلك تم اعداد قانون جديد للضريبة العامة علي الدخل، وتتطلع الحكومة إلي التعاون

- مع المجلس الموقر لسرعة مناقشة وإقرار هذه القوانين والتي تؤدي بالضرورة إلي ارساء قواعد جديدة لدفع الاستثمار من خلال تخفيض الأعباء الضريبية علي النشاط الاقتصادي.
- ثالثاً: تقديم خدمات متميزة للمستثمرين.. ولقد تطلب ذلك اعادة هيكلة الهيئة العامة للاستثمار وتعظيم دورها في توفير المعلومات والترويج لفرص الاستثمار، وازالة المعوقات الإجرائية.
 - رابعاً: طرح مجموعة من المشروعات الاستثمارية الواعدة وإعداد الدراسات الاقتصادية والمالية لها ودعوة الاستثمار الخاص للمشاركة فيها.
 - خامساً: تطوير قطاع الأعمال العام والخاص ودعوة المستثمرين للمشاركة في تحديث قواعد الإنتاج والخدمات، والتركيز علي نقل التكنولوجيا والخبرة وضخ استثمارات جديدة مع الحفاظ علي حقوق العمال، وىواكب ذلك تنفيذ برنامج تحديث الصناعة وزيادة قدرتها علي التنافس في اطار تحرير التجارة بين دول العالم.
 - سادساً: تطوير البنية الأساسية للتصدير وتوفير التمويل وضمان الصادرات وتنشيط التبادل التجاري مع الأسواق الواعدة، والتركيز علي المزايا التنافسية للمنتجات والخدمات المصرية وعقد الاتفاقات التجارية الثنائية والاقليمية التي تفتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات والخدمات المصرية.
 - سابعاً: منح حوافز وتيسيرات إضافية للشركات ذات الشهرة العالمية التي تهدف إلي إنشاء مراكز للإنتاج في مصر، لتغطية الأسواق المجاورة التي تمتلك التقنيات الحديثة وتعمل علي نقل الخبرة والمعرفة إلي شركائها المصريين.
 - ثامناً: التركيز علي القطاعات التي لديها مزايا نسبية لاستغلال الطاقات الطبيعية والبشرية المتاحة وفي مقدمتها السياحة والاستثمار العقاري والزراعة والبتروكيماويات وتكنولوجيا المعلومات وكلها تتميز بالقيمة المضافة العالية وكثافة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، ويهمني أن أشير علي وجه التحديد إلي أن قطاع السياحة الواعد لقدرته علي توليد فرص عمل بكثافة عالية، فإضافة مليون سائح جديد كل عام تعني إضافة مائتي ألف فرصة عمل جديدة علي الأقل.

وبالإضافة إلي اقتناعنا بأن تنشيط الاستثمار هو السبيل الرئيسي لاتاحة فرص العمل المطلوبة لملاحقة الزيادة المطردة في راغبى العمل ، فإن الحكومة تقوم بتنفيذ برنامج منفصل لتنشيط التشغيل يرتكز علي المحاور التالية :

- أولاً: تطوير البنية الأساسية الداعمة للتشغيل: من خلال تحديث مكاتب العمل وزيادة قدرتها علي تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل وتحديث البيانات عن راغبى العمل والفرص المتاحة.. وقد وصل عدد المكاتب المطورة إلي ٢٨٨ مكتبا علي مستوي الجمهورية.
- ثانياً: إعداد وتأهيل قوة العمل لتلبية احتياجات السوق المحلية والعالمية من خلال تنفيذ البرامج التدريبية لأكساب الشباب مهارات فنية متميزة كالتسويق واللغات والحاسب الآلي تؤهلهم لاقامة مشروعات صغيرة أو تعدهم لمجالات عمل جديدة.. ويبلغ عدد الذين يتم تدريبهم هذا العام ١٦٢ ألف متدرب.
- ثالثاً: إعداد برنامج لتطوير العمالة المصرية إلي الدول العربية والأجنبية يشمل دراسة الأسواق والتدريب الموجه وتنشيط مكاتب التوظيف وعقد الاتفاقات مع الدول المستوردة للعمالة.
- رابعاً: التوسع في أنشطة الصندوق الاجتماعي وبرامج الاقراض الشعبي والأسر المنتجة لتشجيع الشباب علي العمل الحر والابتكار وإقامة المشروعات الصغيرة.
- خامساً: تحفيز القطاع الخاص علي التشغيل عن طريق دعم الإنتاج والصادرات ومساندة الشركات المتعثرة خاصة التي تمتلك خطوط إنتاج معطلة ولها جدوي تشغيلية باعتبار ان تشغيل الطاقات العاطلة بالمصانع من أسرع وأكفأ الوسائل لاتاحة فرص عمل جديدة.
- سادساً: تحقيق زيادة في الطلب علي العمالة من خلال طرح مشروعات الخدمات العامة في الخطة الاستثمارية للدولة والخطة العاجلة بالمحليات للشركات التي تستعين بعمالة جديدة لتنفيذها.

البرنامج الثاني الدعم والأسعار وضبط الأسواق

يسهم هذا البرنامج في إدارة عملية التحول إلي نظام اقتصاد السوق الذي تسعى جميع الدول إلي تطبيقه ليتحقق الاندماج في الاقتصاد العالمي والمشاركة في حركة التجارة الدولية اللذان لاغني عنهما خاصة لدولة مثل مصر ذات سوق صاعدة تتجه نحو التصدير للاستفادة من طاقاتها البشرية الكبيرة في تحقيق النمو المستهدف لاقتصادها.

ويمثل هذا التحول إلي اقتصاد السوق تحديا كبيرا للتحكم في الأسعار لتكون في متناول الفئات غير القادرة من المستهلكين حيث لايسمح النظام بفرض أسعار جبرية للسلع والخدمات أو تحديد هوامش ربح للمنتجين والبائعين وأصبح الحد الأدنى للسعر تحدده تكلفة الإنتاج أو الاستيراد والحد الأعلى يتحدد من خلال العرض والطلب ويتأثر بعوامل كثيرة أهمها درجة انفتاح السوق للمنافسة والقدرة الشرائية للمجتمع وقدرته الإنتاجية وآليات مراقبة الأسواق والتعامل مع الممارسات الاحتكارية الضارة.

وقد أعدت الحكومة برنامجا للسيطرة علي التضخم يجمع بين سياسات تطبق علي المدى المتوسط والطويل علي التوازي، مع مجموعة من الاجراءات التي تطبق علي المدى القصير للحفاظ علي مظلة الحماية الاجتماعية للفئات غير القادرة.

ففي المدى المتوسط والطويل يتم تطبيق حزمة من السياسات المالية والنقدية تؤثر علي الأسعار وتحدث توازنا في الأسواق، فالاصلاح الجمركي الذي بدأ بالفعل بصدور القرار الجمهوري رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤ بالتعريف الجمركية الجديدة يهدف إلي زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصري من خلال تخفيف العبء الجمركي علي مدخلات عملية الإنتاج من المواد الخام والسلع الرأسمالية مما يكون له اثر بعيد المدى ومستمر علي أسعار البيع للمستهلك.

كما أن مشروع قانون الضرائب الجديد له آثار ايجابية علي الأسواق فهو من ناحية يخفف العبء الضريبي علي المؤسسات الإنتاجية والخدمية مما يسهم في تخفيض التكلفة وبالتالي تخفيض الأسعار، ومن ناحية أخرى يسهم في زيادة الدخل الحقيقي للأفراد من خلال زيادة حد الاعفاء الضريبي.

ويسهم برنامج إصلاح القطاع المصرفي الذي تطبقه الحكومة في تمكين البنك المركزي من تطبيق سياسات نقدية متطورة تهدف في المقام الأول للتحكم في نسبة التضخم.

وإلى أن تؤول هذه السياسات ثمارها في المدى المتوسط والطويل تؤكد الحكومة لمجلسكم الموقر انها تتخذ من الاجراءات ما يسهم في المدى القصير في تخفيف الأعباء عن الفئات غير القادرة، وأهم هذه الإجراءات ما يلي:

- أولاً: الاستمرار في دعم السلع الأساسية وفي مقدمتها الخبز والسلع المدرجة علي بطاقات التموين، وبلغ إجمالي الدعم لهذه السلع فقط ١١ مليار جنيه هذا العام، مقابل ٨ مليارات جنيه في العام الماضي، يضاف إلي ذلك دعم قدره ٥٣٠ مليون جنيه للدواء، و٣٥٠ مليون جنيه لمياه الشرب والصرف الصحي، وما يزيد علي ملياري جنيه لنقل الركاب بالمدن الكبرى والسكك الحديدية، بالإضافة إلي ٥٧٠ مليون جنيه دعماً لمشروعات الإسكان الشعبي.

أما دعم المنتجات البترولية كالبنزين والسولار والبتوجاز والغاز الطبيعي فقد تضخم ليصل إلي ٢٠,٢ مليار جنيه، بعد أن كان ١٤ مليار جنيه منذ عامين فقط.

- ثانياً: وإذا كنا نعمل علي الحفاظ علي مستوي الدعم للفئات غير القادرة، وبل ونزيده، فإننا نواجه تحدياً كبيراً يتمثل في زيادة السكان التي تؤدي إلي زيادة عدد الأسر التي تحتاج إلي الدعم، بالإضافة إلي زيادة أسعار السلع الأساسية التي يشملها الدعم، خاصة أن كثيراً منها يتم استيراده من الخارج.

لذلك استهدفت الحكومة تحقيق أقصى استفادة من المبالغ المخصصة للدعم بالموازنة العامة للدولة، ومن خلال تطبيق آليات جديدة للعمل علي وصول الدعم إلي مستحقيه، حيث إن الدعم المباشر لبعض السلع، مثل رغيف الخبز والمواد البترولية يطبق علي الجميع بغض النظر عن مستوي الدخل مما يعني أن الدولة تدعم القادرين إلي جانب دعمها للفئات غير القادرة ومما لاشك فيه أن قصر الدعم علي الفئات غير القادرة يؤدي إلي توفير موارد يمكن تحويلها إلي دعم اضافي لغير القادرين.

وقد بدأ بالفعل تنفيذ مشروع ريادي بمحافظة السويس لاصدار بطاقة تموين مميكنة، وسوف نقوم التجربة في ضوء التنفيذ الكامل للمشروع في منتصف العام القادم تمهيدا للتوسع فيها علي مستوى الجمهورية مما يحقق مرونة أكبر للمستهلك لشراء السلع التي يحتاجها دون فرض مخصصات محددة للأسرة وتفادي وجود سعرين للسلعة الواحدة منعا لتسرب الدعم ويؤدي في النهاية إلي التحول عن نظام الدعم السلمي إلي نظام لدعم القدرة الشرائية للفئات غير القادرة.

- **ثالثاً: تشديد الرقابة علي الأسواق وعلي منظومة إنتاج وتوزيع الخبز في اطار تطبيق سياسة من اللامركزية حيث تم تفويض المحافظين بصلاحيات كاملة في تفعيل الآليات التي تتناسب وظروف كل محافظة وتفعيل دور أجهزة الرقابة التابعة لوزارات التموين والصحة والبيئة والداخلية.**
- **رابعاً: التوسع في أسواق الجملة ونصف الجملة ومنافذ التوزيع الدائمة والموسمية وعددها يزيد علي ٥٥٠٠ منفذ للبيع بأسعار نصف الجملة، حيث يتم توفير المساحات والمنافذ للموزعين والتجار بأسعار رمزية، مع تقديم خدمات الإضاءة والحراسة بالمجان، بما يساعد العارضين علي خفض الهوامش التسويقية.**
- **خامساً: تشجيع السلاسل العالمية لتجارة التجزئة، التي أثبتت قدرتها علي المنافسة في السوق، ومن خلال الشراء من مصادر رخيصة، وعمل عروض مميزة لجذب المستهلك، وتدوير المخزون بكفاءة، وتشجيع الصادرات المصرية لباقي فروعها في بلدان أخرى، وإيجاد فرص العمل في مختلف مراحل التداول لعدد كبير من السلع.**
- **سادساً: قيام قطاع الزراعة بتعديل التركيب المحصولي للتركيز علي المحاصيل الأساسية، مثل القمح والمحاصيل الزيتية والعدس والفاول، ورفع نسب الاكتفاء الذاتي منها بما يخفض في تكلفة الاستيراد، ويساعد علي توفير هذه السلع للمستهلك بأسعار مناسبة، وذلك دون الإخلال بالمحاصيل التصديرية.**
- **سابعاً: التوسع في تجربة استيراد اللحوم الحمراء بأسعار مناسبة من خلال تعدد مصادر الشراء، وزيادة حجم العروض للتأثير علي أسعارها في السوق المحلية، مع إلزام صناعة الدواجن المحلية بعدم المبالغة في أسعار التجزئة للمستهلكين، واضعين في الاعتبار إمكان استيراد الدواجن من الخارج، إذا كان ذلك في مصلحة المستهلك.**

- **ثامناً:** تعديل الاطار التشريعي لايجاد المناخ التنافسي الملائم والذي يتسق مع نظام السوق الحرة وقد أعدت الحكومة مشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة وتعد حالياً قانون حماية المستهلك وهي آليات تشريعية مهمة تواجه صور الممارسات الاحتكارية التي تضر بالمنافسة الحرة وتوفر للمستهلك اليات جديدة لضمان حقوقه في مواجهة المنتجين والعارضين.
- **تاسعاً:** تنشيط الائتمان التجاري وتوفير المعلومات حول الجدارة الائتمانية للتجار مما يزيد من حجم التعامل بالأسواق ويسهم في ايجاد وسائل جديدة للبيع بالتقسيط والبيع بالاجل ويواكب ذلك ايضا توفير المعلومات وعمل المسوح الاحصائية عن توفر السلع ومستوي الاسعار وهوامش الربح للمراحل المختلفة للتداول ونظم الانذار المبكر عن الاختناقات.

البرنامج الثالث

تطوير الخدمات الضرورية للمواطنين

تنفيذا لتكليفات السيد رئيس الجمهورية للحكومة بضرورة مراعاة البعد الاجتماعي وتوفير الخدمات الضرورية لجميع المواطنين وبصفة خاصة محدودي الدخل فقد خصصت الحكومة برنامجا متكاملا لتحسين ورفع كفاءة الخدمات بجميع المحافظات والتركيز بصفة خاصة علي المناطق المحرومة من الخدمات بالريف وعشوائيات المدن.

ويرتكز هذا البرنامج علي المحاور التالية:

- **أولاً: التوزيع العادل للخدمات من خلال سد الفجوة التنموية بين الوجه البحري والوجه القبلي والريف والحضر وتوفير الخدمات لجميع المناطق بلا تمييز بسبب الموقع فحيثما يقيم المواطن لابد أن توجه الحكومة جهودها.**
- **ثانياً: إعطاء أولوية متقدمة لتوصيل خدمات مياه الشرب والصرف الصحي إلي جميع قري مصر** فلا يعقل أن تصل المياه إلي القري ويتم صرف المجاري علي الترع فتلوثها وتسبب الكثير من الامراض، ولذلك فقد قررنا إعطاء أولوية قصوي للانتهاء من توصيل المياه إلي القري الباقية المحرومة وعددها ٢٤٠ قرية تم الانتهاء من توصيل المياه إلي ٣٥ قرية منها بتكلفة ٢٢٥ مليون جنيه، وسيتم الانتهاء من باقي القري وعددها ٢٠ قري خلال سنتين، وسنبدأ في العام الحالي بتنفيذ ٨ مشروعات مياه شرب كبري بتكلفة ٦٢٠ مليون جنيه تؤدي إلي زيادة الطاقة بنحو ٣٣٠ ألف متر مكعب - يوم، كما سيتم تركيب عدادات مياه جديدة للمشاركين، تتم معايرتها دوريا لضمان التقدير السليم لقيمة الاستهلاك والبعد عن التقدير الجزافي وفي نفس الوقت سيتم استكمال تنفيذ ٤ مشروع صرف صحي بعدد ١٦ محافظة بتكلفة ٤٠٠ مليون جنيه تؤدي إلي رفع الطاقة الاستيعابية بنحو ٧١٠ آلاف متر مكعب - يوم.
- **ثالثاً: توفير خدمة الكهرباء والانارة لجميع القري والعزب والنجوع التي لم تصلها الكهرباء حتي الان أما بالنسبة للقري والمناطق الشعبية التي بها كهرباء وتحتاج إلي تدعيم فسيتم تدعيمها بقدرات اضافية حيث نستهدف هذا العام إنارة ٤٥٠ تجمعاً سكانياً وتدعيم شبكات ٣٠٠ قرية**

وإحلال وتجديد شبكات ٢٦٠ قرية وتوصيل التيار الكهربائي لمساحة ١٠ آلاف فدان جديدة من الارضي التي تم توزيعها علي صغار المنتفعين.

- رابعاً: توفير خدمة الاسكان الاقتصادي لمحدودي الدخل حيث يتم تصميم وتنفيذ وحدات سكنية صغيرة المساحة بتكلفة منخفضة استوديو تناسب حديثي الزواج والأسر الصغيرة، علي أن استبدالها بوحدات أكبر في حالة زيادة عدد أفراد الاسرة ومن المقرر تنفيذ ٥٠ ألف وحدة سكنية في العام القادم بتكلفة ٢٢٥٠ مليون جنيه منها ٧٥٠ مليون جنيه قروضا ميسرة، وفي الوقت نفسه سيتم الانتهاء من مشروع قانون حماية وصيانة المباني بهدف الحفاظ علي الثروة العقارية.

ولتخفيف الأعباء عن المواطنين يتم طرح بعض الوحدات السكنية بنظام الإيجار الشهري، مع الاستمرار في نظام التمليك، كما يتم تشجيع الشباب الراغبين في العمل والاستقرار في المدن الجديدة باتاحة محلات تجارية لهم بتيسيرات في السداد وأقساط علي ١٠ سنوات.

كما سنعمل من خلال تفعيل قانون التمويل العقاري علي اتاحة المساكن لمحدودي الدخل ولأصحاب الدخول المتوسطة بتيسيرات في السداد علي مدد كبيرة.

- خامساً: الاهتمام بنظافة المدن والقرى ووضع خطة لنقل القمامة من المقالب بمعدلات أسرع من معدلات انتاج القمامة وسنسير في خطة توفير مصانع تدوير القمامة والاستفادة بالمخلفات الصلبة في توليد الكهرباء اللازمة لبعض المناطق علي نمط النموذج المطبق في محافظة الشرقية.

- سادساً: إعادة هيكلة خدمات النقل مع استمرار دعم الفئات محدودة الدخل وفي هذا المجال تهدف الحكومة إلي تشجيع إنشاء شركات النقل الجماعي وتنظيم خدمة السيرفيس وإنشاء عدة شركات لتاكسي العاصمة لتحقيق خدمة متميزة في مجال نقل الركاب داخل القاهرة الكبرى.

نهدف أيضاً إلي استكمال خطة تطوير النقل النهري بتنفيذ مشروعات تطوير الممر الملاحي النهري من دمياط إلي القاهرة ومن القاهرة الي أسوان للمساهمة في حركة نقل الركاب والبضائع بين مدن ومحافظات مصر بتكلفة أرخص ودون تلويث للبيئة أو ضغط علي الطرق.

- سابعاً: توفير خدمات الرعاية الاجتماعية لجميع المواطنين ويندرج ضمن هذا البرنامج عدة برامج فرعية لتطوير مشروعات الاسر المنتجة ومشروعات المرأة المعيلة واستكمال مد مظلة معاش

الضمان الاجتماعي لتضم باقي الفئات غير القادرة فضلا عن برامج رعاية الشباب في الكليات والمدارس ومراكز الشباب وقصور الثقافة واطاحة الفرصة لهم لشغل أوقات فراغهم فيما يعود عليهم بالنفع ويستثمر طاقتهم.

- **ثامناً:** تنفيذ خطة ذات أولويات محددة لاستكمال إنشاء وصيانة ورصف الطرق بين المحافظات وداخل المدن وبين القرى مع التركيز علي توفير مزيد من الامان علي جميع الطرق.
- **تاسعاً:** الاستمرار في خطة تطوير العشوائيات وتحسين مستوى الخدمات الإنسانية والاجتماعية بها وفي هذا المجال سيتم استكمال الجزء الباقي من عملية إنشاء ٦٥٠٠ وحدة سكنية لسكان العشوائيات بتكلفة ٧٠٠ مليون جنيه.

ويواكب تطوير الخدمات ضرورة إعادة هيكلة القطاعات التي تشرف علي إنشاء وتشغيل وصيانة هذه الخدمات من خلال مزيد من اللامركزية في التخطيط والتنفيذ والإدارة والتوجه لإنشاء كيانات تنظيمية تشرف علي إدارة الشركات المنفذة وتعطي التراخيص اللازمة للتشغيل والصيانة وتراقب جودة الخدمة وتحدد تعريفه الخدمات علي أساس التوازن الاقتصادي بين التكلفة والعائد.

البرنامج الرابع تطوير الأداء الاقتصادي

تنفذ الحكومة برنامجا متكاملا يتكون من مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى زيادة تنافسية القاعدة الانتاجية في مصر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي واعطاء الفرصة لقطاع الاعمال العام والخاص للمشاركة الفعالة في مسيرة الاستثمار بتخفيف الاعباء الجمركية والضريبية وإعادة هيكلة القطاع المالي وخاصة الجهاز المصرفي ليقوم بدور فعال في تمويل المشروعات الجديدة واطافة اوعية تمويلية جديدة تسهم في دفع عجلة النشاط الاقتصادي.

ولقد بدأنا بالفعل تنفيذ العديد من إجراءات التطوير والتي تكتمل باقرار واصدار مجموعة التشريعات الاقتصادية التي احالها السيد رئيس الجمهورية لمجلسكم الموقر.

ويمكن تلخيص هذه الإجراءات والتشريعات فيما يلي:

- أولاً: تخفيض عبء الجمارك علي مدخلات الانتاج من السلع الرأسمالية وقطع الغيار ومستلزمات الصناعة، وقد تم ذلك من خلال إعادة هيكلة التعريفات الجمركية بالكامل وتخفيض عدد فئات التعريفات من ٢٧ فئة إلي ٦ فئات مع ازالة التشوهات التي تعوق العملية الانتاجية وقد واكب ذلك ايضا الغاء رسوم الخدمات التي تراوحت بين ١٪ و ٣٪، وقد صدر أخيرا ملحق للتعديل في التعريفات يتعامل مع باقي مطالب قطاع الصناعة والتصدير تحت مظلة جديدة من التعريفات الجمركية والإدارة الجمركية الحديثة.

وقد أدت التعريفات الجديدة إلي تبسيط الإجراءات الجمركية وأزالت الجانب الأكبر من السلطة التقديرية التي كانت متروكة لموظف الجمارك والتي كانت دائما منبعاً للمشاكل والتعقيدات وبالإضافة إلي ذلك فقد تم تطوير الإدارة الجمركية من خلال التوسع في نظام التخليص قبل وصول البضائع وادخال نظام الفحص بعد الافراج ونظام الفحص بالعينة واستخدام منظومة إدارة المخاطر وادخال نظام التداول الالكتروني للمستندات والنتيجة النهائية هي اختصار المدة اللازمة للافراج الجمركي من ٧ ايام الي اقل من ٤٨ ساعة قبل نهاية العام المالي الحالي.

● ثانياً: إجراء عملية إعادة هيكلة كاملة لقانون الضرائب ليتضمن ادخال المفاهيم العصرية للفكر الضريبي العالمي ومنها تخفيض العبء الضريبي من خلال تخفيض معدل الضريبة علي أرباح النشاط التجاري من ٤٢٪ إلي ٢٠٪ وتوسيع الشرائح الضريبية ورفع حد الإعفاء للأعباء العائلية ليصل إلي ١٥٠٠٠ جنيه للأسرة التي يعمل فيها الزوجان، وبرغم أن هذه التخفيضات قد تؤدي مرحليا إلي نقص الحصيلة بأكثر من ثلاثة مليارات من الجنيهات فإنها تسهم في تنمية الموارد المحلية من خلال توسيع القاعدة الضريبية لتشمل كافة قطاعات المجتمع وزيادة الالتزام الضريبي للفرد والمؤسسة وإحكام السيطرة علي المجتمع الضريبي والحد من ظاهرة التهرب والعمل علي دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد القومي.

ويعتمد هذا الإصلاح في اساسه علي تغيير نظرة الحكومة إلي الممول من خصم تطول معه الخصومة إلي شريك تثق الحكومة فيما يقوله وتأخذ بما يقره وتجعله حليفا في منظومة التنمية الاقتصادية والتوازن المالي القومي.

ويؤدي تطبيق قانون الضرائب المقترح إلي تطوير كبير للإدارة الضريبية يتمثل في تطوير نظم التحصيل وإجراءات ربط الضريبة وادخال نظام الفحص بالعينة وإدارة المخاطر والزام مصلحة الضرائب بتطبيق معايير المحاسبة المصرية والحد من المنازعات القضائية مع الممولين بإعادة تشكيل لجان الطعن من عناصر محايدة وإنشاء مجلس أعلى للضرائب لا يتبع مصلحة الضرائب وتكون مهمته مراقبة التطبيق العادل للنظام الضريبي والإدارة الضريبية.

فالنظام الضريبي المقترح يقوم علي فلسفة جديدة تغير توجه المجتمع ونظرتة إلي الضريبة فبعد ان كان الهدف من الضريبة هو الجباية وتحصيل أعلي قدر من الفائض الاقتصادي في المجتمع وإعادة توزيعه بمعرفة الحكومة تحول الهدف إلي ترك الجانب الأكبر من هذا الفائض داخل المجتمع ليعاد توزيعه تلقائيا - بطريقة أكفأ - بين الاستهلاك والاستثمار.

ويواكب ذلك أيضا إجراء إصلاح للضريبة العامة علي المبيعات بالسماح بخصم الضريبة علي السلع الرأسمالية المستوردة وتعديل الضريبة علي بعض المنتجات البترولية دون أعباء اضافية - كما هو الحال في الجمارك.

- ثالثاً: القيام بإصلاح هيكلي ومالي كامل للقطاع المصرفي وإجراء بعض الاندماجات اللازمة لخلق كيانات مصرفية قوية تحت إشراف قطاع رقابي كفء قادر علي استخدام أدوات السياسة النقدية للمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار.

ويتم تطبيق هذا الإصلاح من خلال:

- ١) إعادة هيكلة البنوك العامة مالياً وإدارياً مع تطوير الموارد البشرية وإدخال التكنولوجيا المتقدمة وإدارة مخاطر الائتمان.
- ٢) بيع مساهمات البنوك العامة في البنوك المشتركة والاعداد لخصخصة أحد البنوك العامة.
- ٣) تخفيض عدد البنوك من خلال عمليات اندماج واستحواذ مجدية اقتصادياً.
- ٤) التعامل مع القروض غير المنتظمة من خلال تطبيق قواعد للتسويات تهدف إلي سرعة وكفاءة التحصيل وتجنب اللجوء إلي القضاء وتحويل المشروعات من المديونية إلي الربحية.
- ٥) تحديث وتطوير آليات العمل بالبنك المركزي وتقوية دوره في الرقابة والإشراف.
- ٦) إنشاء كيانات مكملة لنشاط البنوك ومنها الاستعلام الائتماني واليات التأمين علي الودائع.

- رابعاً: تنمية الأنشطة التمويلية خارج القطاع المصرفي وتشمل تطوير سوق الاوراق المالية لجذب الاستثمارات المالية الاجنبية وتوظيف المدخرات المالية بما يتماشى مع رغبات المستثمرين وجعل مصر مركزاً اقليمياً للاستثمارات وادخال أدوات جديدة في بورصة الاوراق المالية وتشمل البيع بالاجل والبيع بالهامش وكذلك التوسع في سوق التأمين وزيادة منتجاتها بما يتناسب مع حجم الاقتصاد المصري وتنظيم وتشجيع عمليات الاندماج بين شركات التأمين لإيجاد كيانات قوية قادرة علي المنافسة في ظل آليات السوق وتفعيل دور صناديق التأمين الخاصة في تجميع المدخرات واستثمارها وتنمية الوعي التأميني وثقافة التأمين لدي الجمهور.

بالاضافة إلي ذلك يؤدي قانون التمويل العقاري إلي خلق سوق سندات نشيطة ومناخ جاذب للاستثمارات الاجنبية والمحلية ويواكب ذلك استصدار سندات حكومية ذات آجال طويلة لتشجيع الاقراض العقاري والاستثمار المؤسسي.

● خامساً: إعداد وتنفيذ برنامج متكامل لإدارة الأصول المملوكة للدولة في القطاع العام وقطاع

الاعمال العام والخاص ويشمل ذلك:

(١) إعادة هيكلة الشركات المتعثرة من خلال الصندوق المخصص لذلك وفقا لقواعد صارمة للانفاق

الاستثماري والتركيز علي تطوير الادارة ووضع نظام دقيق لقياس الاداء.

(٢) طرح الاصول المعدة للبيع وفقا لقواعد الحفاظ علي المال العام وحقوق العمال.

(٣) بيع حصة المال العام في الشركات المشتركة مع مراعاة الشفافية في الاعلان عنها وتطبيق آليات

السوق في تحديد السعر المناسب.

● سادساً: إدارة الدين العام المحلي وتخفيض أعباء خدمته باستهلاك الديون ذات الفائدة المرتفعة

والبحث عن مصادر تمويل أقل تكلفة وربط التمويل الخارجي بحزمة من المنح والقروض الميسرة

واستخدامها في المشروعات التي تدر عائدا بالنقد الاجنبي ولقد يبدو للوهلة الاولى أن برنامج

تطوير الأداء الاقتصادي يساهم في زيادة الدين العام المحلي من خلال التضحية ببعض الموارد

السيادية التي تأتي من الجمارك والضرائب الا أن الحكومة تضع في اعتبارها أن زيادة النشاط

الاقتصادي الناتج عن تطبيق هذه السياسات التوسعية ستؤدي بالضرورة الي زيادة موارد الدولة من

الضرائب المفروضة علي هذا النشاط، كما أن زيادة الانفاق العام يترتب عليه زيادة القوي الشرائية

للمجتمع كوسيلة للانتعاش الاقتصادي حتي ولو تم ذلك علي حساب المزيد من الاقتراض في

الاجل القصير ويكون الحكم علي عجز الموازنة ايجابيا او سلبيا في ضوء قدرته علي دفع عجلة

النمو وقدرة الاقتصاد علي توليد الموارد اللازمة لسد هذا العجز في المدي المتوسط اخذين في الاعتبار

أن يبقي الدين العام في مستوي يتفق مع الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

البرنامج الخامس

تطوير التعليم والبحث العلمي

يعتبر العنصر البشري أحد المكونات الرئيسية لبرنامج التنمية، وإذا كنا نعاني زيادة الأعباء نتيجة لما تفرضه الزيادة السكانية من متطلبات جديدة لإعداد ورعاية أعداد متزايدة من المواطنين، فإننا يجب أن نعمل علي الاستفادة من الطاقات البشرية الهائلة التي تضاف إلي قوة العمل بإعدادها بشكل يتناسب مع احتياجات سوق العمل لتتحول إلي طاقات تنافس بها داخليا وخارجيا في إنتاج السلع والخدمات.

هدفنا أن نجعل لمصر ميزة تنافسية تتمثل في قوة عمل مؤهلة وذات تكلفة اقتصادية ويستلزم ذلك ضرورة تطوير منظومة التعليم من خلال العناصر التالية:

- **أولاً:** رفع القدرة الاستيعابية للتعليم العام بالاستمرار في زيادة اعداد المدارس لخفض كثافة الفصول واستيعاب الاعداد الجديدة من المقبولين بالصف الاول الابتدائي وتشمل الخطة انشاء أكثر من ١٠ آلاف فصل جديد بتكلفة تصل الي مليار جنيه هذا العام.
- **ثانياً:** إتاحة خيارات متعددة وملائمة من التعليم أمام كل فئات المجتمع مع الحرص علي توفير التعليم مجانا لكل من يطلبه بالاضافة الي تعليم متدرج التكلفة في المدارس التجريبية والنموذجية التي تنشئها الدولة لمقابلة الطلب المتزايد عليها واتاحة الفرصة للقطاع التعاوني والقطاع الخاص لاضافة طاقات تعليمية جديدة تحت اشراف الدولة.
- **ثالثاً:** الاستمرار في تطوير المناهج لصقل مخرجات التعليم بحيث تلائم متطلبات سوق العمل ونبدأ خلال العام القادم تطوير نظام الثانوية العامة بهدف تخفيف أعبائها علي الطلبة وأولياء الأمور وتشمل بنود هذا التطوير التركيز علي عدد محدود من المواد الاجبارية لتكوين ثقافة الطالب يضاف اليها مواد مؤهلة لدخول الجامعات يختارها الطالب طبقا للتخصص الي جانب مواد وأنشطة اضافية تراعي ميول الطلاب وتركز علي مهاراتهم.

أما بالنسبة للتعليم الفني والذي ينتظم فيه أكثر من ثلثي الطلبة بالمرحلة الثانوية فسيتم التركيز علي تكرار التجارب الناجحة في مجالات تكنولوجيا الصيانة وتكنولوجيا المعلومات والتوسع في مشروع

مبارك - كول وسنعمل علي اتاحة تعليم عال متخصص لخريجي المدارس الفنية من خلال انشاء كليات
تكنولوجية لاعداد جيل جديد من العمالة الفنية المتخصصة.

● رابعاً: يهدف برنامج الحكومة الي التحول من مرحلة تم التركيز فيها علي اتاحة التعليم الي
مرحلة تستهدف جودة التعليم بوضع المعايير القياسية لمكونات العملية التعليمية وانشاء نظام
مؤسسي مستقل لتقييم الأداء ومراقبة الجودة داخل مؤسسات التعليم وقد وافق مجلس الوزراء علي
مشروع قانون يحال الي مجلسكم الموقر لانشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم والتي
سنضمن بانشائها الارتقاء بمستوي التعليم ومخرجاته.

● خامساً: تدعيم اللامركزية والمشاركة المجتمعية من خلال نقل السلطات والاختصاصات
المركزية من وزارة التربية والتعليم الي المحافظات وتطوير دور مجالس الآباء والمعلمين وتحويلها
الي مجالس امناء لادارة المدارس وتشجيع المجتمع المدني علي الاستثمار في مجال التعليم وتركيز
دور الوزارة في رسم السياسات واعداد وتطوير المناهج ومتابعة وقياس الأداء.

● سادساً: التوسع في التعليم الجامعي والاستمرار في تطوير الجامعات الحكومية وتحويل فروعها
الي جامعات مستقلة والاستمرار في توفير ١,٢٥ مليون فرصة للتعليم الجامعي مجاناً، معيار
اختيارها هو التأهل والتفوق وسنعطي الفرصة للجامعات الحكومية للتوسع في تنفيذ برامج تعليمية
متميزة باللغات الأجنبية وبمقابل مناسب لسد حاجة سوق العمل التي تقبل علي هذه النوعية من
الخريجين وقد لاقى هذه التجربة نجاحاً واقبالاً من الطلبة وأولياء الأمور في بعض الكليات.

وبالإضافة الي ذلك سندعو المجتمع المدني والقطاع الخاص للاستثمار في انشاء جامعات جديدة
لتوفير فرص اضافية لمن يرغب في التعليم الجامعي بمقابل والتركيز في هذا المجال علي انشاء جامعات
أهلية غير هادفة للربح وسيتم دعوة المجتمع للمساهمة في انشاء الجامعة الأهلية المصرية بطاقة
مستهدفة ٤٠ ألف طالب وطالبة ويتم أيضاً انشاء الجامعة المصرية للتعليم عن بعد والتي توفر فرصاً اضافية
للتعليم المتخصص باستخدام أحدث وسائل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

● سابعاً: ضرورة رعاية الموهوبين والاهتمام بكشف جوانب التميز العلمي والفني والرياضي لديهم
وكذا رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم جزئياً وكلياً في منظومة التعليم.

أما في مجال البحث العلمي فلقد رأَت الحكومة توجيه مشروعات البحث العلمي لحل مشاكل القطاعات الإنتاجية والخدمية مع مشاركة هذه القطاعات في تمويل أنشطة البحث العلمي فضلا عن ضرورة ربط مراكز البحوث بمؤسسات المجتمع ، ولقد تم تكليف قطاع حكومي انتاجي وخدمي بتحديد وتوصيف أهم ١٠ مشاكل يعاني منها للبحث عن حلول علمية وواقعية لها بالاستفادة من الامكانات البحثية والعلمية والتطبيقية الموجودة في مصر.

البرنامج السادس

تطوير الخدمات الصحية والسيطرة علي الزيادة السكانية

تدرك الحكومة أهمية توفير الخدمات الصحية لجميع أفراد الشعب فضلا عن ضرورة تطويرها لتواكب أحدث ماتوصلت اليه النظم العلاجية، والتي تتطور باستمرار وبسرعة كبيرة ومن أجل ذلك ننفذ برنامجا شاملا في هذا المجال يحتوي علي المحاور المهمة التالية:

• **أولاً:** تطوير خدمات الرعاية الصحية الأساسية وذلك من خلال تنفيذ خطة رائدة وطموحة للإصلاح الصحي في مصر تحت مسمى نظام طب الأسرة ويهتم هذا النظام بتقديم الخدمات العلاجية والوقائية وخدمات الصحة العامة وصحة الطفل وصحة الأم. مما يؤدي الي حل المشاكل الصحية من ٨٠ - ٩٠٪ من الحالات قبل تفاقمها.

ويطبق هذا النظام حاليا في ٥ محافظات استرشادية هي الاسكندرية والمنوفية وسوهاج وقنا والسويس والتي تم تأسيس وتجهيز ٢٦٢ وحدة ومركز لصحة الأسرة بها فضلا عن ١٢ مستشفى مركزيا و١٣ معملا ولقد حقق هذا النظام نجاحا منقطع النظير وسيتم تطبيقه في ١٠ محافظات أخرى ويجري التوسع في تطبيق البرنامج ليشمل ٢٥٠ وحدة سنويا.

ومن المستهدف خلال العام القادم تجهيز ٤٠٠ عيادة لرعاية الأمومة والطفولة وتطوير أقسام النساء والتوليد والحضانات في ٣ مستشفيات جديدة وزيادة نسبة التغطية في مجال رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الي ٨٥٪.

• **ثانياً:** تطوير خدمات الرعاية الصحية الثانوية بتطوير المستشفيات العامة والمركزية والقروية وتطوير مدارس التمريض ومعاهد الفنيين الصحيين واستكمال تجهيزات المنشآت الصحية بالمعدات الطبية اللازمة.

ومن المقرر انشاء واستكمال ٤١٤ منشأة صحية في العام القادم بتكلفة اجمالية ٢٢٦ مليون جنيه وانشاء وتطوير ٨ مراكز أورام في المحافظات و٣ مراكز للقلب والجهاز الهضمي ومستشفيات للرمد ومركزين

لعلاج الدرن وتطوير ٢٥ معملا وتجديد وتجهيز ٨٠ قسم أشعة، واستكمال تطوير مراكز وخدمات نقل الدم التي يبلغ عددها ٢٧٢ بنكا علي مستوي الجمهورية.

● **ثالثا: تطوير الخدمات الصحية العاجلة (الطوارئ والاسعاف) وازافة ٥٠ سيارة جديدة بقيمة اجمالية ١٥ مليون جنيه. وتوفير آلات ومعدات وتجهيزات بنحو ١٥ مليون جنيه أخري. وانشاء المزيد من نقاط الاسعاف فضلا عن انشاء مستشفيات للطوارئ وتوفير طائرات اسعاف طائر وانشات اسعاف نهري وبحري وذلك في اطار شبكة قومية للخدمات الطبية العاجلة يتم تنفيذها بالتنسيق مع وزارة الدفاع.**

● **رابعا: تطوير منظومة التأمين الصحي. من خلال خطة لاعادة هيكلة هذا النظام ماليا وفنيا وتشريعا بهدف توسعته ليشمل جميع فئات الشعب في اطار اصدار قانون لتغطية المواليد تأمينيا والعمل علي توحيد القوانين التي تحكم نظم التأمين ومن خلال الفصل بين مقدم الخدمة وممولها وتحقيق الجودة في الخدمات المقدمة فضلا عن اتاحة تدريب مستمر وتمتيز لجميع العاملين في هذا المجال.**

ولقد بلغ المنصرف علي خدمات التأمين الصحي في العام الماضي ١,٦ مليار جنيه وبلغ عدد المؤمن عليهم ٢٥,٤ مليون مواطن، يعالجون في ٧٠٠٠ عيادة متنوعة و٤١ مستشفى تضم ٣٧٠٠ سرير و٢٦ مركز غسيل كلوي و١٧٧ وحدة تنظيم أسرة.

● **خامسا: تحديث وتطوير نظام العلاج علي نفقة الدولة ورفع جودته، وميكنته في اطار شبكة قومية للتسجيل والمتابعة وتقييم الأداء وتحديث بروتوكولات العلاج، ولقد زادت نسبة الاعداد التي يتم علاجها هذا العام بنحو ٦,٥٪ وزادت النفقات بنسبة ١٠,٨٪ وقد زادت كفاءة الاستفادة من هذا النظام نتيجة لميكنته.**

ولقد بلغت تكلفة العلاج الدوائي علي نفقة الدولة في العام الماضي ٦٥٠ مليون جنيه للأمراض المزمنة والعلاج المصاحب للتدخل الجراحي والفشل الكلوي وزراعة الأعضاء.

وتؤكد الحكومة الاستمرار في دعم برنامج العلاج علي نفقة الدولة رعاية لجميع المرضى خاصة محدودي الدخل والفقراء.

وفي مجال السياسات الدوائية يهدف برنامج الحكومة الي ضمان توفير الأدوية الأساسية باستمرار، ودعم وتشجيع الصناعات الدوائية في مصر، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال مع وضع آلية عادلة ومرنة لتسعير الدواء حماية لمحدودي الدخل وحرصا علي توفير احتياجاتهم من الدواء.

السيد الدكتور رئيس المجلس

السيدات والسادة أعضاء المجلس:

يؤكد السيد رئيس الجمهورية أن المشكلة السكانية هي العائق أمام كل تقدم ونمو، ومن ثم فقد كلفنا سيادته بتنفيذ برنامج طموح لضبط الزيادة السكانية والسيطرة عليها. ولقد اتخذنا قرارا باعتبار استراتيجية السيطرة علي الزيادة السكانية مشروعا قوميا يستهدف التالي:

- خفض معدل المواليد الي أقل من ٢٥ في الألف
- خفض معدل الوفيات الي ٦ في الألف
- خفض معدل الزيادة الطبيعية الي ١٩ في الألف
- خفض معدل الخصوبة الي ثلاثة أطفال لكل سيدة وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف:

يتم تفعيل التعاون والتنسيق بين مختلف الوزارات، وتفعيل الدور المؤسسي للمجلس القومي للسكان حتي يقوم بدوره الكامل في رسم السياسات السكانية ووضع الخطط العملية لتطبيق الاستراتيجيات السكانية وفي مقدمتها مايلي:

- زيادة عدد المنتفعات الجدد ببرامج تنظيم الأسرة بنحو نصف مليون سيدة.
- إنشاء ٢٧ مركزا نموذجيا للصحة الانجابية بالمحافظات بواقع مركز واحد لكل محافظة بتكلفة ٢٤٢ مليون جنيه.
- تدريب ٧ آلاف رائدة ريفية جديدة بتكلفة ٤ ملايين جنيه.
- شراء ١٠٠٠ عيادة متنقلة لتغطية المناطق المحرومة بتكلفة ٤٣ مليون جنيه.

- زيادة عدد منافذ تقديم الخدمة بمختلف المواقع ، بالاضافة إلي خدمات الصحة الانجابية ، وخدمات الكشف عن الأمراض والأورام.
- تطوير رسالة إعلامية حضارية تخاطب العقل والشعور معا ، وتحفز الهمم للعمل علي تنفيذ هذا البرنامج الطموح.
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان في تقديم خدمات تنظيم الأسرة.
- توفير الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة وتشجيع استخدامها.
- التوسع في تقديم الخدمات في المناطق العشوائية والمحرومة.

إن فلسفة هذا البرنامج هي أن تتكامل خطة السيطرة علي الزيادة السكانية مع مشروعات تطوير الخدمات الصحية ، وصولا إلي تنشئة أجيال جديدة تتمتع بالصحة والمناعة ضد الأمراض ، وتنال نصيبا عادلا من الخدمات وعوائد المجتمع.

البرنامج السابع

تطوير الجهاز الإداري للدولة

زاد عدد العاملين بالجهاز الإداري للدولة إلي أن بلغ ٥,٦٧ مليون موظف حكومي، يعملون في إطار قانون ونظم وقواعد آن الأوان لمزيد من التطوير لها وتحديثها، فضلا عن أن العاملين بالحكومة أنفسهم في حاجة إلي برامج تدريبية متطورة لرفع كفاءتهم ولزيادة مستوي أدائهم.

ولقد راعت الحكومة أن يسير هذا التطوير ويتم هذا التحديث من خلال الآتي :

- **أولاً: تطوير وتبسيط الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين وللمستثمرين، للقضاء علي البيروقراطية وسرعة إنجاز الأعمال، وتفادي الانحراف، ويتم ذلك من خلال اختصار الإجراءات، وميكنة النظم الادارية، والربط الالكتروني بين جهات الدولة، تفاديا لتكرار طلب المستندات، وتوحيد رسوم الخدمات، والتوسع في تقديم كافة الخدمات عبر شبكة الانترنت، من خلال مشروع الحكومة الالكترونية.**
- **ثانياً: تطوير نظم الإدارة في مؤسسات الدولة وفي مقدمتها نظام إعداد الموازنة العامة، واستخدام النظم الحديثة لإدارة الموارد، وميكنة الحسابات المالية والمشتريات الحكومية وإدارة المخزون السلعي، بالإضافة إلي نظم حصر المباني والاراضي الحكومية وتعظيم الاستفادة منها. ويواكب ذلك ايضا تطوير نظم الضرائب والجمارك وإدارة المواني وتكاملها لتحقيق سرعة التخليص علي البضائع.**
- **ثالثاً: إنشاء واستكمال قواعد البيانات القومية والاقتصادية، ويشمل ذلك الانتهاء من إصدار الرقم القومي للمواطنين، وتعميم استخدامه في كافة مؤسسات الدولة، وتطوير نظام الملكية للأراضي الزراعية والعقارات المبنية، باستكمال تنفيذ مشروع السجل العيني.**
- **رابعاً: إعادة هيكلة القطاع الحكومي، وترشيد حجم الجهاز الإداري للدولة وتحقيق الاستخدام الأمثل للعمالة داخل الحكومة، ومعالجة مشكلة العمالة الزائدة وذلك من خلال إخراج الأنشطة**

التي يمكن أن تدار بأسلوب اقتصادي من عداد الجهات الحكومية وطرح إدارتها لقطاع الأعمال الخاص تحت إشراف الدولة ورقابتها.

● خامسا: تطوير نظام شغل الوظائف القيادية بهدف جذب العناصر ذات الكفاءة من داخل وخارج الإطار الحكومي والاكتشاف المبكر للقيادات وإعداد مسار خاص لها للعمل كمساعدين ومعاونين وإعدادهم إعدادا متميزا، والدفع بالعناصر الشابة المتميزة لقيادة العمل التنفيذي.

● سادسا: تعميق اللامركزية وتعزيز المشاركة المجتمعية من خلال التوسع في نقل اختصاصات الجهات والوزارات إلي المحافظات وتدعيم سلطات المحافظين في إدارة المرافق وتعيين القيادات، مع إعطاء المحافظات مرونة أكبر في تحديد احتياجاتها التنموية والمشاركة في إعداد الموازنة العامة للدولة، وتوكيلها في إدارة الإنفاق من بعض بنود الموازنة المرتبطة بالتشغيل والصيانة والخدمات، ويواكب ذلك تفعيل دور المجالس الشعبية المحلية في الرقابة، وتحقيق التوازن بينها وبين المجالس التنفيذية وإعطائها مساحة أكبر من المشاركة في إعداد الخطط ومراقبة تنفيذها.

البرنامج الثامن

الحفاظ علي الثروات الطبيعية

لدينا ثروات طبيعية عظيمة، بعضها تقدر قيمته بمئات المليارات من الجنيهات، وبعضها لا تقدر قيمته بمال مثل المناخ المعتدل والشواطئ الطبيعية الممتدة لمئات الكيلو مترات، فضلا عن المحميات الطبيعية ونهر النيل العظيم، وكان لا بد أن تتضمن برامجنا برنامجا مهما للحفاظ علي هذه الثروات ويضم هذا البرنامج المحاور الآتية:

- **أولا:** ترشيد استخدام مياه النيل، من خلال التوسع في تنفيذ مشروعات الري المطور بالأراضي القديمة، وتعميم نظم الري بالرش في الأراضي الجديدة بما يوفر ٣٠٪ من المياه.
- **ثانيا:** الحفاظ علي الأراضي الزراعية، ولقد قررنا إجراء تصوير جوي جديد للرقعة العمرانية بالمدن والقرى، تحديدا لهذه الرقعة ومنعا من توغلها في الأراضي الزراعية، كما قررنا استكمال الأحوزة والمخططات العمرانية للمدن والقرى بهدف التوصل إلي مخطط عمراني جديد يسري لمدة ٢٠ عاما ويوازن بين الحفاظ علي الأرض الزراعية ومتطلبات التوسع العمراني. وسيواكب ذلك تغليظ العقوبة الخاصة بالاعتداء علي الأرض الزراعية إلي أقصى درجة خاصة بعد إقرار وإصدار المخطط العمراني الجديد.
- **ثالثا:** وضع استراتيجية جديدة للتنمية الزراعية بتركيب محصولي جديد، ملامحها كما يلي:
 - التحول التدريجي لإحلال البنجر محل قصب السكر.
 - تحقيق الاكتفاء الذاتي من العدس في الأجل القصير، ويلي ذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي من الفول البلدي.
 - تشجيع التوسع في زراعة الخضراوات والفاكهة في الأراضي الجديدة من أجل التصدير.
 - خفض مساحات زراعة الأرز لصالح زراعة الذرة الصفراء.
 - تفعيل صندوق موازنة اسعار الحاصلات الزراعية لدعم الإنتاج في حالة التعثر نتيجة للظروف المناخية أو تغيرات الأسعار العالمية.

- زراعة ٥٠ ألف فدان في توشكي وشرق العوينات بالمحاصيل الزيتية والذرة الصفراء بهدف خفض الواردات من الزيوت من ٩٠٪ إلى ٧٠٪ من الاستهلاك بالإضافة إلي توفير بعض الأعلاف.
- وضع خطة لتعظيم الاستفادة من شواطئ مصر وبحيراتها في الارتقاء بالثروة السمكية كمصدر غذائي متميز واقتصادي التكلفة.

● رابعا: الاستغلال الأمثل للثروة البترولية: تعمل الحكومة علي تعظيم الثروة البترولية من الزيت الخام والغازات الطبيعية وتوفير المنتجات البترولية لتغطية احتياجات السوق المحلية وخطط التنمية، حيث يشهد العام الحالي نشاطا مكثفا لصناعة البترول والغاز بكافة مراحلها. ويتم تنفيذ العديد من المشروعات لتنمية الحقول المكتشفة لتعظيم إنتاج الزيت الخام والغازات الطبيعية، وزيادة الصادرات من المنتجات البترولية عالية الجودة، وكذلك بدء تشغيل المشروعات العملاقة لإسالة وتصدير الغاز الطبيعي مما ينعكس ايجابيا علي دخل مصر من النقد الأجنبي وما يتبعه من دعم للخزانة العامة للدولة.

ويواكب ذلك أيضا استكمال تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة القومية للبتروكيماويات، والتي تهدف إلي زيادة القيمة المضافة للثروة البترولية. من خلال استخلاص المشتقات ذات القيمة العالية، وإنتاج المواد الجديدة، وهي مشروعات تقدر استثماراتها بقيمة ٣,٧ مليار دولار وتتوجه معظمها نحو التصدير بقيم تفوق بكثير العائد من تصدير الزيت أو الغاز الخام.

● خامسا: الاستغلال الأمثل لمصادر الطاقة: نهدف إلي توفير الطاقة الكهربائية اللازمة لمجابهة الزيادة المطردة في الأحمال وخدمة المشروعات التنموية، حيث يتم تنفيذ خطة عاجلة لإنشاء أربع محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة إجمالية ٤٥٠٠ ميجاوات في شمال القاهرة والنوبارية وطلخا الجديدة والكريمات، وقد أثبتت الدراسات أن مصر تحتاج إلي إضافة قدرات توليد جديدة تبلغ ٣٣ ألف ميجاوات حتي عام ٢٠٢٢ وقد اهتمت الدولة بربط الشبكة الكهربائية الموحدة لمصر بشبكات الدول العربية والإفريقية لاستغلال اختلاف أوقات الذروة في الأحمال بين الدول لتوفير احتياطي مناسب للشبكة.

ونعمل أيضا علي زيادة إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة باستغلال طاقة الرياح والطاقة الشمسية/الحرارية وإتباع سياسة إحلال الغاز الطبيعي محل الوقود السائل، لما لذلك من تأثير ايجابي علي البيئة.

● سادساً: الحفاظ علي البيئة، وهو توجه حضاري شرعنا له القوانين والقرارات، ولا بد من الالتزام الصارم بها، جنبا إلي جنب مع تنفيذ المشروعات التي تحد من التلوث، وتصون محمياتنا الطبيعية، وتشمل التخلص من المخلفات الصلبة وتدويرها، والتعامل مع المخلفات الزراعية والصناعية، بتوفير المكابس والمصانع التي تعيد الاستفادة منها، واستغلال مياه الصرف المعالجة في نشر الغابات الشجرية والأحزمة الخضراء، وتحويل السيارات التي تعمل بالسولار للعمل بالغاز الطبيعي، مع إحكام الرقابة علي العوادم المنبعثة منها.

هدفنا هو التنمية المستدامة، وتحقيق التوازن البيئي، واستغلال ثرواتنا الطبيعية دون إهدار.

البرنامج التاسع

تطوير المناخ السياسي والتشريعي

نسير معاً بخطوات ثابتة ومحسوبة علي طريق دعم الديمقراطية، ونعمل علي تنفيذ سياسات جادة لتشجيع المشاركة السياسية بأشكالها ومستوياتها المختلفة، وسوف نمضي نحو المزيد من الإصلاح السياسي وتعميق الممارسات الديمقراطية، في إطار تشريعي وتنفيذي أكثر تطوراً، وبتنسيق كامل مع مجلسكم الموقر ومجلس الشوري، ومن خلال الحوار المستمر مع جميع الأحزاب السياسية لنحقق ما يلي:

- أولاً: توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وذلك عن طريق تنقية وتحديث الجداول الانتخابية وتشجيع الشباب علي القيد بها، خاصة الإناث، وتنمية الوعي بأهمية المشاركة السياسية.
- ثانياً: تطوير القوانين المرتبطة بالممارسة السياسية ونظمها، ومن أهم هذه القوانين قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون مجلس الشعب، وقانون التنظيمات والنقابات المهنية، وقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وقانون الإدارة المحلية، وتستهدف هذه التعديلات والإصلاحات التشريعية تقوية المناخ السياسي وتعميق المشاركة الديمقراطية لجميع الفئات والأفراد في المجتمع، باعتبار أن ذلك خطوة مهمة في طريق الإصلاح السياسي بدأها السيد رئيس الجمهورية بتشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان وإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة، وإلغاء عدد من القرارات العسكرية ومحاكم أمن الدولة.
- ثالثاً: تنفيذ عدد من السياسات التي تهدف إلي تمكين المرأة وتعظيم دورها في المجتمع، ومن أهم هذه السياسات: مكافحة التمييز ضد المرأة، وتفعيل قانون إنشاء محاكم الأسرة، وقانون الجنسية، وقانون أحكام النفقة، وتدعيم مبادرة تعليم الفتيات، ورفع المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية.
- رابعاً: توجيه المزيد من البرامج لرعاية الشباب، وتوسيع مشاركتهم في العمل التطوعي، وتدعيم وترسيخ قيم الانتماء والولاء للوطن لديهم، وقيمة وثقافة العمل الحر، وإطلاعهم علي حقائق

الأحداث الداخلية والخارجية وتشجيعهم علي الحوار مع المتخصصين في جميع المجالات التي تهمهم، وتأكيد مشاركتهم الوطنية من خلال إنشاء المجلس القومي للشباب.

بالإضافة إلي ما سبق فإن تطوير المناخ التشريعي يحتم علينا الاستمرار في مراجعة التشريعات الحالية وتطويرها لتواكب مسيرة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتفعيل آليات فض المنازعات بين الدولة والمواطنين، وسرعة الفصل في القضايا، وتسوية النزاعات علي أساس المبادئ القانونية المستقرة، كما قررت الحكومة إنهاء الخصومة في النزاعات التي تقدر السلطة المختصة أنها قليلة الأهمية.

ونركز أيضا علي ضرورة انضباط سلوك الشارع المصري، وتنفيذ ما يتطلبه ذلك من تفعيل أحكام قانون المرور وتطوير الفكر المروري للمواطنين والقائمين علي تنفيذ أحكام القانون، واتخاذ إجراءات إحكام الرقابة اللازمة لتحقيق الانضباط.

وتقوم وزارة العدل بتنفيذ مشروع متكامل للتطوير الإداري والتكنولوجي لجميع درجات المحاكم بهدف تبسيط إجراءات التقاضي وتطوير عملية صياغة الأحكام وتنفيذها بالتنسيق مع وزارة الداخلية. ويستهدف التحرك الخارجي لمصر مد يد التعاون وتدعيم العلاقات الثنائية مع جميع دول العالم، ومع منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، وتحقيق حضور دبلوماسي فاعل في المناطق ذات الأولوية للدبلوماسية المصرية.

وتعتمد السياسة الخارجية المصرية علي استثمار ثقل مصر إقليميا ودوليا، وعلاقاتها المتميزة مع الدول والتجمعات الإقليمية والمؤسسات الدولية، التي يرجع الفضل فيها إلي السياسة الحكيمة التي ينتهجها الرئيس مبارك في ترسيخ ودعم هذه العلاقات، وتأكيد الريادة لمصر عربيا وإفريقيا وفي الدول النامية.

فمصر تدعو إلي السلام والاستقرار ومحاربة الإرهاب، ومواقفها المبدئية المعتدلة تسمح لها بالقيام بدور فعال في فض المنازعات ولم الشمل وتقريب وجهات النظر، دون التنازل عن الحقوق المشروعة. نستثمر ذلك لبناء علاقات اقتصادية تدعم مسيرة الإصلاح وتفتح لنا أسواق العالم، وتوفر لصادراتنا مزايا نسبية، وتشجع الأجانب علي الاستثمار عندنا.

البرنامج العاشر

بناء مجتمع المعلومات

يعيش العالم الآن في مرحلة اقتصاد المعرفة، فلم يعد التقدم يعتمد علي الموارد الطبيعية بقدر اعتماده علي الإبداع والابتكار، وقد أطلق الرئيس مبارك مبادرة مجتمع المعلومات المصري، وحققت مصر في السنوات الخمس الماضية طفرة كبيرة في تطوير البنية التكنولوجية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ويبقى التحدي في استثمار هذا الإنجاز لدعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسوف نستمر في نشر خدمات الاتصالات المتكاملة في ربوع مصر، ويشمل ذلك التليفون الثابت والمحمول، وشبكة الإنترنت، وتوفير الحاسبات الشخصية بأسعار مناسبة لمستوي الدخل، يتم ذلك بتعاون متميز بين الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص في سابقة نتطلع إلي تكرارها في قطاعات أخرى.

ويواكب ذلك تنفيذ برامج التدريب لإعداد المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتدريب الفني للشباب، لتزويدهم بالمهارات الأساسية المطلوبة لسوق العمل، وقد تجاوز عدد من تم تدريبهم ١٥٠ ألف متدرب من شباب الخريجين.

وقد بدأ تنفيذ خطة طموح لمحو أمية استخدام الحاسبات والإنترنت لتلاميذ المرحلة الإعدادية خلال خمس سنوات، كما نعمل علي نشر استخدام تكنولوجيا المعلومات بالجامعات المصرية.

نعمل أيضا علي زيادة القدرة التنافسية لقطاع الأعمال المصري بتمكينه من استخدام التكنولوجيا الحديثة لرفع القدرة التسويقية للشركات، وزيادة سرعة وكفاءة إتمام العمليات التجارية، وقد تم البدء بالفعل في تنظيم أعمال التوقيع الإلكتروني، تفعيلًا للقانون الذي أقره مجلسكم الموقر في أبريل الماضي.

ونستكمل ملامح مجتمع المعلومات المصري، بدعم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير الخدمات الصحية، بإنشاء الشبكة المصرية للعلاج عن بعد، وشبكة السجلات الصحية وطب الأسرة وشبكة معلومات الأورام.

ويهدف الشق الثاني من مبادرة مجتمع المعلومات إلي تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لزيادة الصادرات المصرية من منتجاتها وخدماتها إلي السوق العالمية، اعتمادا علي المزايا التنافسية الكبيرة لشركتنا في هذا المجال، والتي تتمثل في القوة الضاربة من الشباب المتعلم، والبنية التحتية القوية لشبكة الاتصالات المصرية.

وسوف يتم افتتاح المرحلة الثانية من القرية الذكية في الربع الأول من عام ٢٠٠٥، كما تم إنشاء أول صندوق لدعم الشركات الناشئة يدار بنظام رأس المال المخاطر بقيمة ٥٠ مليون جنيه.

هذه الصناعة الواعدة التي زاد عدد شركاتها من ١٨٢ شركة عام ١٩٩٨ إلي ١٣٣٨ شركة حاليا، قادرة علي مضاعفة صادراتنا وإيجاد المزيد من فرص العمل لأبنائنا.

الأستاذ الدكتور رئيس المجلس

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

هذه هي برامجنا التي بدأنا في تنفيذها، والتي بدأت تؤتي بعض ثمارها، فبنظرة مقارنة لمؤشرات الربع الأول من هذا العام (يوليو - سبتمبر ٢٠٠٤) مع الربع المناظر من العام الماضي، نجد أن حجم الاستثمارات قد زاد من ١١,٩ إلي ١٧ مليار جنيه، بنسبة ٤٣٪، وزادت حصيلة النقد الأجنبي من ٦,٦ مليار دولار إلي ٨,٦ مليار دولار بنسبة ٣٠٪، كما زاد فائض ميزان العمليات الجارية من ١,٥ مليار دولار إلي ١,٩ مليار دولار بنسبة ٢٧٪، وعرفت التسويات طريقها للتعامل مع القروض غير المنتظمة، والأهم من ذلك أن مناخ الاستثمار في مصر بدأ يشهد عودة الثقة وروح التفاؤل والأمل كنتيجة مباشرة للسياسات التي أعلنت، والإجراءات التي اتخذت، والتشريعات التي أعدت، وعزم هذه الحكومة علي دعم مناخ الاستثمار بواقعية ملموسة وجدية ظاهرة، وقد انعكس ذلك أخيرا في تقرير بيوت الخبرة العالمية التي عدلت من توقعها لأداء الاقتصاد المصري من سلبي إلي مستقر.

ندعو كل القوي الوطنية - حزبية وغير حزبية - مؤسسية وشعبية، لنبدأ معا رحلة جديدة نتحول فيها من مواجهة جسور لصعوبات ومشكلات تراكمت في الماضي، إلي اقتحام طموح لتحديات المستقبل، مؤمنين بالقدرات الذاتية للمجتمع المصري، بمؤسساته العامة والخاصة، عازمين علي تحقيق

الاستغلال الأمثل لمواردنا البشرية والطبيعية ، وإمكانياتنا الاقتصادية ، لتحقيق مستقبل أفضل لأبناء هذا الوطن العريق.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير مصرنا الحبيبة.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.